E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECRI/2014/WG.1/Report
10 October 2014
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـر

اجتماع رفيع المستوى حول الحوار الوطني في اليمن
بيروت، 11 و12 حزيران/يونيو 2014

موجز

عُقد اجتماع حول الحوار الوطني في اليمن في بيروت في 11 و12 حزيران/يونيو 2014. وشارك فيه وزراء ونواب ومسؤولون كبار وناشطون من اليمن لمناقشة كل الركائز الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كما تم تأطيرها من قبل مبادرة مجلس التعاون الخليجي التي أدت عام 2011 إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، ولجنة عسكرية لإعادة هيكلة الجيش، وانتخاب رئيس جديد للبلاد؛ وإلى التوافق على الإصلاح الدستوري والانتخابي والحوار الوطني وبالتالي الحد من احتمالات انهيار الدولة والانزلاق نحو حرب أهلية، ولمناقشة عدد من التجارب العربية في نقاط محددة يتوقع أن تكون أكثر ارتباطاً بالتحديات التي يمكن أن تواجه تنفيذ مقررات الحوار الوطني في اليمن.

شدّد المشاركون على ضرورة متابعة الورشة من خلال تقييم الضمانات التي تصورها المجتمعون في مؤتمر الحوار الوطني، وعلى أهمية عقد لقاءات مستقبلية يشارك فيها ممثلون من المكونات السياسية والاجتماعية الخاصة بمؤتمر الحوار الوطني من أجل مناقشة التدابير التي تسهل الانتقال السياسي وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني. كما أكدوا على أهمية دعم التنمية الاقتصادية والسياسية.

ناقش المشاركون الموضوعات المقترحة في جدول الأعمال وتبادلوا الآراء ووجهات النظر بصددها. ويلخص هذا التقرير أبرز المناقشات التي دارت، والقضايا التي أثارها المشاركون والخبراء في هذا الاجتماع.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	4-1	3
الفصل		
أولاً- التوصيات	5	3
ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة	101-6	4
ثالثاً- الأهداف.....	102	20
رابعاً- تنظيم العمل.....	108-103	20
ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده	103	20
باء- الافتتاح	106-104	20
جيم- الحضور	107	21
دال- جدول الأعمال.....	108	21
المرفق- قائمة المشاركين		23

مقدمـة

1- بدأت الانتفاضات العربية في كانون الأول/ديسمبر 2010، وسرعان ما امتدت إلى عدد من الدول العربية ومنها اليمن. ركزت الاحتجاجات على قضايا العدالة واحترام حقوق الانسان، وتداول السلطة، والفساد وانعدام وجود وسائط حكم تشاركية خاضعة للمساءلة. كما ركزت على قضايا العدالة الاجتماعية بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين. كما تخطت الاحتجاجات المطالبة بوسائط حكم ديمقراطية، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة أو مجرد مناقشة مستقبل النظام السياسي والحقوق المدنية، بل أصبحت القضية بناء الدولة الحديثة التي يطمح إليها الشباب، و"الديمقراطية" في تعريفها الموسع، والتي تتضمن الحكم الرشيد والمساءلة والحرية والكرامة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

2- كادت التوترات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية أن توصل البلاد إلى حافة الفوضى والعنف المجتمعي. وأدت مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية في تشرين الثاني/نوفمبر 2011، إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، ولجنة عسكرية للنظر في إعادة هيكلة الجيش، وانتخاب رئيس جديد للبلاد؛ والتوافق على الإصلاح الدستوري والإنتخابي والحوار الوطني. لقد نجح مسار الحوار الوطني في الحد من خطر الصدام الأهلي وتحول الاحتجاجات إلى مواجهات مسلحة مفتوحة، ودفع البلاد والقوى السياسية والاجتماعية إلى مسار سياسي بديل، وهذا يعتبر انجازاً مهماً. كما نجح مؤتمر الحوار في التوصل الى نتيجة رغم الصعوبات الكثيرة التي واجهت البلاد، وهذا إنجاز هام أيضاً للقوى اليمنية، والقوى العربية والدولية الداعمة لهذا المسار، ويستحق دراسة معمقة تعود بالخير على اليمنيين وغيرهم.

3- اليمن هو الدولة الوحيدة من بين مجموعة الدول العربية التي شهدت تغييراً سياسياً ومؤسسياً خلال الفترة 2011-2013، متبعة مساراً يبدأ بعقد مؤتمر للحوار الوطني، يمهد للمسارات الدستورية والانتخابية والمؤسسية اللاحقة. وبذلك هي تجربة فريدة، يمكن ان تكون مفيدة للدول الأخرى. بعد اختتام المؤتمر الوطني هناك ضرورة لسلوك المسارات الدستورية والانتخابية من أجل تنفيذ مقررات مؤتمر الحوار الوطني، وبناء الدولة ومؤسساتها وفق الأسس الجديدة للعقد الاجتماعي الذي توافق اليمنيون على خطوطه العريضة. وبذلك فإن تجارب الدول الاخرى، التي سلكت هذا الطريق، يمكن ان تكون دروساً مفيدة للمسار اليمني.

4- ولإيجاد مساحة للتفاعل بين المشاركين اليمنيين لتبادل الأفكار في ما يتعلق بكيفية تحقيق المهام التي رسمها مؤتمر الحوار الوطني والتي تمت صياغتها في وثيقة المخرجات الصادرة عنه، نظمت الإسكوا وبمبادرة من الحكومة اليمنية وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومبادرة المساحة المشتركة، إجتماعاً بشأن الحوار الوطني في اليمن بمشاركة الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين الرئيسيين في الحوار الوطني في اليمن بالإضافة إلى مشاركة عدد من الضيوف من ممثلي سفارات الدول الأعضاء في الإسكوا ودول أخرى، وعدد من الخبراء والمعنيين من دول عربية، ممن خاضوا تجارب الحوار الوطني والانتقال السياسي إلى بلدانهم.

أولاً- التوصيات

5- خلص اجتماع فريق الخبراء إلى مجموعة من التوصيات الموجّهة إلى الحكومات والأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وجاءت أبرز التوصيات التي اعتمدها المشاركون على الشكل التالي:

(أ) دعوة جميع الأطراف التي شاركت في مؤتمر الحوار الوطني للألتزام ببذل كل الجهود من أجل تنفيذ مخرجات الحوار، والمساهمة في تعبئة القواعد الشعبية في هذا الاتجاه؛

(ب) ثمة حاجة إلى تشكيل كتلة تضم لكل التيارات السياسية والاجتماعية، تكون بمثابة الحاضنة الاجتماعية والسياسية لمخرجات الحوار، وتعمل على ضمان تنفيذها؛

(ج) الحاجة إلى المزيد من الاهتمام بالقضايا التنموية، الاقتصادية والاجتماعية التي لم تلق الاهتمام الكافي، وبمشاركة الأطراف الدولية والإقليمية الداعمة لليمن، حيث كان التركيز منصباً على الجوانب السياسية؛

(د) أجمع المشاركون على أن التوافق يجب أن يستمر من أجل ترسيخ مناخات الحوار، وتوفير الضمانات لتنفيذ مخرجات الحوار. وإنه رغم ضرورة توفير شروط منافسة حقيقية في الانتخابات المقبلة، إلا أن الحكم لن يستقيم إلا من خلال ائتلافات واسعة بعيداً عن التفرد؛

(هـ) التشديد على الاحتكام للحوار وللعملية السياسية، ورفض أي شكل من أشكال العنف واستخدام السلاح؛

(و) دعوة الإسكوا إلى مواكبة التطورات في اليمن، وتقديم الدعم، والمبادرة إلى تنظيم الاجتماعات وورش العمل، كلما دعت الحاجة من أجل تحقيق أقصى ما يمكن من مخرجات الحوار.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

الجلسة الأولى: الافتتاح

6- إفتُتح الاجتماع بكلمة وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا الدكتورة ريما خلف، رحبت فيها بالمشاركين ووصفتهم بالنخبة المميزة من أهل الفكر والسياسة في اليمن، وأشادت بنجاح انعقاد الحوار الوطني وما تحقق هو ليس إلا البداية، والنجاح في المستقبل رهن بالقدرة على تحويل الأفكار والتوصيات إلى وقائع وحقائق على الأرض، كما أكدت على أهمية أن تستمد العملية التشريعية والدستورية والانتخابية أسسها من هذه المساحة التي وفرها الحوار الوطني فتأتي نتيجة للتوافق كي لا تتحول إلى تسويات فوقية بين الأطراف القوية في المجتمع والسلطة تفرض على عموم المجتمع.

7- أشار السيد علي أحمد الديلمي، القائم بأعمال سفارة الجمهورية اليمنية في بيروت إلى أن اليمن ماض في بناء دولته الجديدة التي ينعم فيها كل أبنائه بالحرية والعدالة ويتشاركون في حكمه وثرواته مهما كانت الصعوبات والتحديات مشدداً على أن أمن واستقرار البلد لن يكون إلا بمشاركة كل اليمنيين مشيداً بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ودورالأشقاء في مجلس التعاون الخليجي والدول الصديقة في إنجاح تنفيذ المبادرة.

8- كما أكد السيد عبد الكريم الإرياني، المستشار السياسي لرئيس الجمهورية اليمنية ورئيس الوزراء سابقاً على دور مجلس التعاون الخليجي وآليته التنفيذية في الحد من احتمالات إنهيار الدولة والانزلاق نحو حرب أهلية مضيفاً أن الخصوصية اليمنية تكمن في أن الناس يتخاصمون ولكنهم في النهاية يتحاورون ويتصالحون وهذه ظاهرة عامة عبر عشرات القرون في تاريخ اليمن.

الجلسة الثانية: السياق العام لمؤتمر الحوار الوطني ومخرجاته وتحدياته

9- أدار الجلسة السيد أديب نعمة المستشار الإقليمي في الإسكوا. وأشار إلى أن الهدف من هذه الجلسة هو محاولة وضع السياق الذي تم فيه مؤتمر الحوار الوطني والتحديات الرئيسية التي يواجهها بشكل مشترك،

واعتبر أن الجلسة الرئيسية هي مجرد تمهيد للنقاش التفصيلي الذي سيتم في الجلسات اللاحقة كما أشار إلى أن المتحدثين سيتناولون الموضوع المتعلق بالسياق العام لمؤتمر الحوار الوطني ومخرجاته وتحدياته من زوايا حكومية وحقوقية.

10- ركزت السيدة حورية مشهور وزيرة حقوق الإنسان على ثلاث قضايا محورية، العمل مع الشباب، والعمل مع المرأة فيما يتعلق بالحوار الوطني، ووزارة حقوق الإنسان وما فعلته الحكومة والصلات التي كانت بين الحكومة ومؤتمر الحوار الوطني. أشارت إلى أنه كانت هناك مقاومة من قبل الشباب الذين رفضوا المسار السياسي، إذ كانوا يعتقدون أن القوى السياسية خذلتهم وخانت الثورة ولكنهم في النهاية اقتنعوا أنه المسار الآمن ويمكن من خلاله إحداث التغيير المطلوب، حيث تمت الانتخابات الرئاسية وشاركوا في تسليم السلطة سلمياً مع كل الائتلافات الشبابية والكثير من القوى السياسية، وهذه كانت بداية القبول. تم تشكيل لجنة وزارية للتواصل مع الشباب تخللتها الصراعات والاختلافات ولكن كان هناك توافق وإن ليس بشكل كامل. واعتبر الشباب أنهم كانوا أداة تغيير ويريدون أن يكونوا أداة بناء واستقرار وتنمية وأن يساهموا في عملية السلام التي توافق عليها الجميع، وأعدوا توصياتهم في مؤتمرات خاصة بهم ليأخذ بها مؤتمر الحوار الوطني.

11- وأضافت السيدة حورية أنه تم التركيز على الشأن السياسي وضرورة تمثيل المرأة بنسبة 30 في المائة في جميع مواقع صنع القرار وأطر الحياة العامة، وما يتعلق بالحقوق الاجتماعية إضافة إلى المشاركة الاقتصادية وموضوع التزويج المبكر الذي تم إدراجه في مناقشات الحوار الوطني.

12- وأشادت أيضاً بدور الاعلام الذي استطاع من خلاله اليمنيون معرفة ما كان يدور في مؤتمر الحوار الوطني بالرغم من التشويش من قبل بعض القوى السياسية. واعتبرت أنه بالرغم من مبادرة مجلس التعاون الخليجي في إنجاح مؤتمر الحوار الوطني إلا أنه لا يزال هناك خطر الجماعات المسلحة التي كان بعضها طرفاً في الحوار الوطني، وعليها الالتزام بمخرجاته لبناء السلم والاستقلال والتنمية، حيث يعتبر السلاح من أهم التحديات التي تعيق تحقيق نتائج مؤتمر الحوار.

13- أما النقطة الأخيرة فهي وزارة حقوق الانسان، حيث أكدت بأنه إذا كان هناك نقص في تمثيل الحكومة في الحوار الوطني وهي إحدى المرجعيات الأساسية للتخطيط، فبتوجيه من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزارة حقوق الإنسان تجري معالجة هذه القضية.

14- استهل وزير الشؤون القانونية السيد محمد المخلافي كلمته بالتحدث عن نجاح مؤتمر الحوار الوطني من حيث التنظيم والمخرجات معتبراً أن المشاركة في هذا المؤتمر كانت مميزة لأنها أولاً ضمت كل الفئات التي لم يكن معترف بها في الماضي كالمرأة والشباب والمهمشين والفئات التي لم يكن ينظر لها كشريك في القرار السياسي؛ وثانياً إيجاد آلية تصويت لا تسمح لأي طرف سياسي أن ينفرد باتخاذ القرار؛ وثالثاً الدعم الدولي غير المسبوق من الأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي لمؤتمر الحوار الوطني.

15- وأشار السيد المخلافي إلى دور بعض الهيئات التي تقف عائقاً في وجه تنفيذ مخرجات الحوار حيث أكد أن الحكومة قد صادقت على عدد من الاتفاقيات الدولية حول انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالعدالة الانتقالية، والتي ما زالت محتجزة لدى بعض هذه الهيئات ملمحاً إلى مجلس النواب. كما تحدث عن وثيقة ضمانات تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ذات الطابع السياسي والضمانات التي تتعلق بآليات قانونية لتنفيذ المخرجات. كما نصت الوثيقة على ضرورة استمرار دعم المجتمع الدولي للعملية السياسية.

16- واعتبر السيد المخلافي أن المجتمع الدولي، وبالرغم من الدور الأساسي الذي يلعبه، لا يزال بعيداً عن تنفيذ التزاماته. أما في ما يتعلق بالآلية القانونية فقد نصت وثيقة ضمانات تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني على استمرار التوافق حتى إجراء الإنتخابات، وهذا يعني أن القرار يجب أن يكون منسجماً مع مضمون التوافق الذي حكم الحوار الوطني، والإتفاق على المبادرة وكذلك نقل السلطة وتحقيق العملية الإنتقالية حتى إجراء الإنتخابات. وهذا برأيه، له أساس قانوني يجعل كل طرف يخرج عن التوافق أو يعيق مخرجات الحوار الوطني طرفاً متمرداً على التوافق الوطني.

17- طرح السيد المخلافي عدداً من المعالجات، أولاً إجراء تغيير في الحكومة والسلطة المحلية، ثانياً وجود هيئة وطنية للإشراف على صياغة الدستور والموافقة عليه ومتابعة الحوار والإشراف عليه، وهذه الهيئة هي الهيئة الوطنية للرقابة على المخرجات وهي الوحيدة التي يمكن أن تعمل على تنفيذ مخرجات المؤتمر الوطني لأنها حلّت محله.

18- وأخيراً، اعتبر السيد المخلافي بأن اليمن بحاجة إلى حاضن إجماعي لمشروع تنفيذ مخرجات الحوار الأمر الذي يتطلب كتلة سياسية ومجتمعية قوية ترعى هذا المشروع، وهو على أمل بأن يتحقق ذلك قريباً وأن يخرج اليمن من المأزق التاريخي.

19- أشاد أمين عام مؤتمر الحوار الوطني ومدير مكتب رئاسة الجمهورية حالياً، السيد أحمد بن مبارك بالدور الإيجابي الذي لعبته المبادرة الخليجية من أجل تحقيق التوافق اليمني ورعايته، كما ساهمت في التخفيف من التحديات الاقتصادية والأمنية والسياسية؛ كما أشاد بالدور المحوري للأمم المتحدة.

20- وأشار السيد بن مبارك إلى إنشاء لجنة إتصال برئاسة السيد عبد الكريم الإرياني ومجموعة من كوادر الأحزاب السياسية الرئيسية في اليمن، حيث أجرت اللجنة لقاءات مختلفة مع الأطراف غير المشاركة في المبادرة الخليجية كافة. وأعقبها إنشاء لجنة فنية للتحضير لمؤتمر الحوار. وهذه اللجنة تضم أطرافاً لم تكن حاضرة في المشهد السياسي التقليدي. تمت مناقشة وتحديد القضايا الرئيسية وسبل معالجة هذه القضايا، وعدم تكرار الأخطاء مستقبلاً. وجرى التصدي لبعض هذه القضايا ومنها تزويج القاصرات، والتنمية الشاملة والمتكاملة، والحكم الرشيد، واستقلالية الهيئات، والجيش والأمن، وصعده، وبناء الدولة، والحقوق والحريات.

21- وأشار السيد بن مبارك إلى أن البعض حاول أن يحقق ما لم يستطع تحقيقه داخل المؤتمر من خلال اللجوء إلى السلاح أو الابتزاز السياسي. لكن المهم أن الإدارة السياسية التي أدارت مرحلة ما قبل الحوار والذي راهن البعض على أنه لا يمكن أن ينجح، كانت قوية وقادرة على المضي بهذا التغيير وتحقيقه.

(أ) <u>المناقشات</u>

22- أكد السيد الإرياني أن التوافق يجب أن يستمر رغم كل المعوقات حتى حصول الانتخابات النيابية القادمة. وتساءل عما إذا كان حزب واحد سيحكم بعد الانتخابات النيابية القادمة؟ وأكد وجوب أن تكون الانتخابات القادمة ديمقراطية وتشجع الأحزاب على تقديم برامجها، وضرورة التزام الجميع في تعزيز التوافق حتى تحقيق مخرجات الحوار الوطني وترسيخ الانسجام الاجتماعي إلى حين ظهور نتائج الانتخابات. ورأى أنه لا يمكن لحزب أو حزبين أن يحكما وإن حصلا على الأغلبية دون استمرار منطق التوافق. كما أشاد بدور الفئات الجديدة التي أشار إليها السيد بن مبارك وأكد على ضرورة التقيد بالدستور واحترام ما ينص عليه.

23- أشاد القائم بأعمال سفارة الإمارات العربية المتحدة بالمبادرة اليمنية، وأن اليمنيين إرتضوا أن يجلسوا على طاولة واحدة تمثل اليمن. وشدد بأن بلاده ودول مجلس التعاون تدعم هذه المبادرة للوصول إلى يمن حديث كما كان سابقاً أصل الحضارة العربية.

24- أكد سفير جمهورية مصر العربية دعمه للنتائج المهمة والمميزة التي وصل إليها الحوار الوطني، وضرورة التعرف على العوائق الداخلية التي واجهت الحوار، ومسار لجنة التحقيق للبحث في الأحداث، ودور هذه اللجنة في تسهيل التوافق ومتابعة التنفيذ، والجهة المخولة بمتابعة التنفيذ مستقبلاً، وقدرة المجتمع على مواجهة الصعوبات الاقتصادية خلال المرحلة الإنتقالية، وحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم.

25- بدوره اعتبر ممثل وزارة التخطيط والتنمية الإدارية في فلسطين السيد محمود عطايا أن التغيير الذي حصل في اليمن هو نتيجة الشعور بالتمييز والتهميش. وأشار إلى أن التغيير التي حصل سابقاً في فلسطين حمل معه انقساماً وصراعاً وضحايا وشرخ اجتماعي، وبالتالي لا بد من وجود آلية للتعامل مع آثار هذا التغيير. كما تساءل عن كيفية تقييم دور المجتمع الدولي في دعم أو عرقلة عملية الحوار في اليمن، حيث أن الحالة الفلسطينية لا تزال تشهد تجاذباً في المجتمع الدولي.

26- رأى أحد أعضاء مؤتمر الحوار الوطني أن المؤتمر قد نجح نظرياً وأكد على ضرورة العمل من أجل تنفيذ مخرجات الحوار الوطني بشكل عملي لتحقيق الاستقرار.

27- أستهل عضو في مجلس النواب حديثه بالدفاع عن مجلس النواب، معتبراً أن المجلس يمكن أن يستمر حتى إجراء الانتخابات وفقاً للدستور وقانون الانتخابات الجديدين. كما أشاد بالحوار الوطني قياساً لما يجري في ليبيا وسوريا، وأنه سيتم تجاوز كل التحديات، متوجها بالشكر إلى المبادرة الخليجية لدعمها الدائم للحوار.

(ب) <u>المداخلات الرئيسية</u>

28- اعتبرت السيدة حورية مشهور أن مجلس النواب يعيق تمرير بعض القوانين والاتفاقيات مثل قانون حمل السلاح، حيث لا يوجد أي مبرر لأي فئة لحمل السلاح خارج سلطة الدولة، وكذلك اتفاقيات القروض والمنح، وقانون مكافحة الارهاب، وبروتوكول مناهضة الاتجار بالبشر. وسلطت الضوء على سوء الوضع الاقتصادي حيث يوجد مليون طفل يمني يعانون من سوء التغذية ومعرضين للخطر، كذلك النازحون يعانون من الجوع بسبب الصراع. واعتبرت أن الملف الاقتصادي لم يتم بحثه بفعالية وأن هيئات مكافحة الفساد غير فاعلة، وهذه من مسؤوليات الحكومة.

29- ذكر السيد محمد المخلافي بأن هيئات مكافحة الفساد الحالية ومجلس الشورى أيضاً، هي من النظام السابق، وكان لا بد من إنشاء هيئات جديدة لكي يتسنى الحصول على المنح من البنك الدولي والمانحين، وبعدما شكلت الهيئات لم يكن هناك جهاز لتنفيذ تسريع الدعم، ولهذا لم يتم الحصول على المنح. ومنذ عام ونصف لم يتم التوافق على من يتولى إدارة هذه المؤسسة، والمجتمع الدولي لم يتخذ قراره بعد لدعم اليمن اقتصادياً.

30- وأخيراً اعتبر السيد بن مبارك أن اليمن يعاني من تحديين هما التزامات الدول المانحة وهي أقل من المطلوب وأقل من التعهدات، والجانب الثاني هو عدم تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية المستحقة بسبب التجاذب السياسي، مشدداً على أهمية اعتماد دستور جديد.

الجلسة الثالثة: ضمانات تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني

31- أدار الجلسة ممثل منظمة العمل الدولية السيد عبيد بريكي واعتبر أن مشاركة كافة الفئات هي خطوة أولى على طريق النجاح وخاصة في الظروف التي تعصف ببلدان الربيع العربي، وأثبتت الجارب أنه كلما توفرت سبل الحوار وآلياته كلما تقلصت عوامل التوتر في المجتمعات. وبعد نجاح هذه الثورات تتحرك الأحزاب السياسية لتتخذ لها موقعاً، وهذا ما سيولد صراعات حادة بين الأحزاب يغلب عليها أحيانا الطابع المصلحي. عندئذ لا حل إلا بالتوافق لمعالجة الأوضاع المعقدة المستجدة. وهنا يبرز دور المجتمع المدني لأن علاقته بالسلطة تختلف عن علاقة الأحزاب بها. فمن المبالغ فيه القول بأن الحوار نجح بنسبة مائة في المائة في ظل نسبة فقر مرتفعة، ونسبة عمالة غير نظامية نسبتها تصل إلى 70 في المائة تقريباً، وفي ظل حماية اجتماعية مشوهة، والمصالح الفئوية لكل الفئات الاجتماعية خلال الوضع الجديد، والخلاف حول كيفية تنفيذ المخرجات. وشدد أخيراً على أن الحل هو في التوجه نحو مجتمع ديمقراطي ببعده الإجتماعي من خلال العدالة الاجتماعية وتنفيذ مخرجات الحوار.

32- اعتبرت السيدة ناديا كوكباني عضو مؤتمر الحوار الوطني أنه من الضروري عندما نتحدث عن تجربة الحوار أن نتحدث أيضاً عن الاخفاقات وعن المشاكل التي برزت خلال الحوار وعدم وجود أجواء شعبية تتقبل وتتفاعل مع الحوار الوطني بدءاً من اللجنة الفنية. وذكرت النقاط العشرين والنقاط الإحدى عشرة التي أضيفت في مؤتمر الحوار الوطني والتي كانت أساساً ليستوعب المواطن الحوار الوطني، وعدم تنفيذ النقاط العشرين زاد الأمر سوءاً ليس على مستوى المجتمع وحسب بل على مستوى المواطن البسيط. وأشادت بدور لجنة الضمانات التي عبرت عن كل المكونات والفعاليات والتي عملت ثلاثة أيام متواصلة لإنجاز هذه الضمانات التي تم خرقها في أول ممارسة فعلية. واعتبرت في النهاية أنه لا يمكن استمرار الوفاق السياسي بمعزل عن الوفاق المجتمعي ولا يمكن أن تطغي القضايا الدينية أو المذهبية أو الطائفية على معيشة وحياة المواطن.

33- حدد السيد يوسف الكريمي أمين عام نادي الأعمال اليمني ضمانات تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وهي الملكية الوطنية، وذلك عندما يشعر الجميع بملكيتهم لوثيقة مخرجات الحوار الوطني. يليها الواقعية، حيث حُمّل مؤتمر الحوار الوطني أكثر مما يحتمل وأصبح منصة يلتقي فيها المظلومون وهذا ضروري، ولكن يجب التعاطي بواقعية. ومن ثم قضية التوازي، معتبراً أن الحل يكون بالعمل بشكل متواز وليس التركيز فقط على القضايا العشرين والأحدى عشرة، إنما في العمل على تنفيذ مخرجات الحوار ولجنة صياغة الدستور والضمانات في الوقت عينه. وأخيراً، اعتبر أن مؤتمر الحوار أو مخرجات المؤتمر قد رسمت خارطة طريق، ومخططاً لبناء الدولة، مشدداً على مواجهة التحديات والصعوبات عند بدء التنفيذ، وهذا أمر مؤكد. كما أكد على ضرورة توفير القدرات والإمكانيات والآليات والوسائل لتنفيذ مخرجات الحوار.

المناقشات

34- خلال المداخلة الأولى ذكر أنه لم يفت الأوان لتنفيذ النقاط العشرين والنقاط الأحدى عشرة ولكنه من الضروري تنفيذها. وفيما يتعلق بإحدى النقاط العشرين وهي العمل بالعدالة الانتقالية والاعتذار عن الظلم السابق، تم الاعتذار من قبل الحكومة نيابة عن السلطات السابقة لأبناء الجنوب على حرب 1994، ولأبناء صعدة عن حروب صعدة. وتم تشكيل لجنتين لتعزيز عملية العدالة الانتقالية، وهما لجنة لمعالجة قضايا الأراضي المنهوبة، وأخرى للمبعدين من أعمالهم في محافظات الجنوب. كما تم انشاء صندوق ضمان لمواجهة المخرجات لكن تبين أن هناك مشكلة قانونية مع الأمم المتحدة وينبغي حلها، وستحال إدارة الصندوق إلى

برنامج الأمم المتحدة للسكان. بالإضافة إلى قوانين أخرى من ضمن النقاط العشرين أحيلت إلى مجلس النواب مازالت عالقة.

35- وفي المداخلة الثانية ذكر أنه من مصلحة أطراف عديدة عدم تنفيذ مخرجات الحوار الوطني. وأن الناس تعاملوا مع مؤتمر الحوار على أنه جهاز تنفيذي ومخرجاً رئيسياً، وأنه أداة توصيل مناسبة لكثير من القضايا العاجلة التي كان يجب على الأطراف التنفيذية ومؤسسة الرئاسة أن تسرع فيها. إلا أن الأهم هو كيف يمكن تحويل كل مخرجات الحوار إلى دستور وتنفيذها.

36- وفي المداخلة الثالثة تمت الإشارة إلى أن المجتمع المدني يجب أن يكون مشاركاً ومراقباً تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وعلى القطاع الخاص أن يوفر فرص عمل لكثير من خريجي الجامعات والمعاهد الفنية. كما تم التشديد على أهمية معالجة الملف الاقتصادي من خلال معالجة الفساد ومنع غسيل الأموال محملة المجتمع المدني المسؤولية الاخلاقية والإنسانية عن حماية الشعوب التي تعاني من الحرمان نتيجة نهب أموالها.

37- وهناك رأي أخر اعتبر أن المهم الآن هو كيفية الاستفادة من مساعدة الإسكوا والجهات الداعمة، ولا داعي لذكر إخفاقات الماضي.

38- كذلك تم التأكيد على أن التناغم بين الرئاسة والحكومة هو من أهم الضمانات. كما تمت الاشادة بدور الحوار الوطني ومخرجاته، والتأكيد على أهمية المرحلة القادمة. كما ذكر أنه خلال إقرار مخرجات الحوار لم تتمكن لجنة التوفيق من توحيد الآراء وتعديل النصوص، وهو ما سيتم إنجازه في لجنة صياغة الدستور.

39- تم في النهاية طرح بعض الأسئلة حول وجود بعض القوى السياسية التي ليس من مصلحتها تفعيل الحوار وحجمها وقدراتها. وعن تورط الشارع اليمني بهذه العملية السياسية، وإذا ما كان مستعداً للنزول إلى الشارع؛ كذلك حول دول الجوار ودورها في انجاح الحوار.

الجلسة الرابعة: التحول المؤسسي نحو الديمقراطية وصيغة الدولة

40- اعتبر السيد خالد العوبلي عضو فريق بناء الدولة أن الحوار الوطني في اليمن هو بارقة أمل لليمنيين للحفاظ على وحدتهم وأمنهم واستقرار بلدهم ولذلك تُرك السلاح واستمر العمل السلمي وصولاً للحوار، مشيداً بدور الأمم المتحدة في خلق تقارب بين الأطراف السياسية وشباب الثورة ومنظمات المجتمع المدني وشرائح أخرى. كما اعتبر أن هذا الحوار هو بمثابة أول تجربة تشاركية توافقية وتفاعلية شاملة على مستوى الإعداد والتخطيط لمستقبل اليمن. إلا أنه يوجد بعض نقاط الخلاف والتحديات لهذا المؤتمر منها القضية الجنوبية وحلها وتمثيلها وشكل الدولة في المستقبل. كما قال السيد العوبلي أن قرارات مجلس الأمن قبل وأثناء وبعد الحوار حول تهدئة الأوضاع كانت أشبه برسائل إلى بعض الأطراف الداخلية والخارجية التي كانت تحاول إعاقة الحوار ومخرجاته. كما اعتبر أنه وبالرغم من الصعوبات التي أحيطت بمؤتمر الحوار في ظل خلافات داخلية وإقليمية، إلا أن اليمنيين قد استطاعوا وبحكمتهم وإرادتهم أن يصلوا إلى بر الأمان عبر الخروج بمسودة عقد اجتماعي جديد يتم صياغته في دستور جديد.

41- أما من ناحية المراحل التي مر بها الحوار الوطني والصعوبات التي اعترضته فوصف المتحدث الأمر بالمعجزة حيث أن الأطراف كانت تستعد للمواجهة إلا أنها جلست على طاولة الحوار، وبدأت المصالحة الوطنية مع بدء الحوار وستستمر عبر العديد من الهيئات واللجان معتبراً أن التباين السياسي هو شيء طبيعي

إلا أن المهم هو التوافق وهنا يأتي دور التحالفات الاجتماعية والسياسية. إلا أن التحديات ما زالت قائمة بحكم الواقع على كافة الصعد من حيث بناء المؤسسات وإعادة هيكلتها. أما الحوار فقد أسس للبدء بالحلول.

42- استهل السيد علي الصراري عضو مؤتمر الحوار الوطني كلمته بالتحدث عن شكل الدولة وعن اشكالية تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم إثنان منها في الجنوب، معتبراً أن هذا سيؤدي إلى استمرار المشكلة في المستقبل، وتساءل حول المعايير التي بني عليها التقسيم، وهل من المناسب تقسيم الجنوب إلى اقليمين؟ أو من خلال الإعتراف به ككيان سياسي وكقضية سياسية وكشريك بالوحدة والدولة؟ وذلك لإعتقاد الكثيرين في الجنوب أنهم مهمشين وملحقين. ولذا يعتبر أنه لا بد من معالجة هذه القضية على قاعدة الشراكة الكاملة بين الجنوب والشمال وبناء الدولة اليمنية. وتابع أن غالبية الأطراف الشمالية تشك في استمرار الجنوب في الوحدة كما أنه يوجد شك أو عدم ثقة لدى غالبية الجنوبيين بنوايا الشماليين. فوجد من الضروري معالجة عدم الثقة من خلال تنفيذ النقاط العشرين كبداية لإرساء جو وواقع جديدين في الجنوب.

43- وفي الختام اعتبر أن إعادة النقاش في موضوع الأقاليم وفي تحديد الخطوات العملية الملموسة حسب الأولوية، هو ما نحتاجه للبدء بمعالجة المشكلات الرئيسية في البلاد.

(أ) المناقشات

44- في المداخلة الأولى سئل عن الضمانات في ظل تدهور الوضع الاقتصادي والأمني، وعقب تسريح عدد كبير من العمال والخوف من المعاناة من الجوع. واعتبر أن من أهم الضمانات إيمان الشعب اليمني بملكيته لمخرجات الحوار وما جاء في الوثيقة. وطلب إلى الإعلام الرسمي والخاص توحيد الخطاب وإيجاد حلول عملية لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في هذه الوثيقة وإيصاله إلى الناس بطريقة بناءة من أجل يمن أفضل ومستقل.

45- وفي المداخلة الثانية سئل عن قناعة منظمات المجتمع المدني والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والأحزاب السياسية وبقية المكونات بقضية التغيير ومواكبة شكل الدولة الجديد، وهذا لن يتم دون تطوير منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص؟

46- وفي المداخلة الثالثة أعتبر أن الحوار عقد من أجل حل القضية الجنوبية من خلال تنفيذ النقاط العشرين تهيئة للحوار، إلا أن شيئا لم ينفذ، وهنا من الضروري الالتزام بتنفيذ التعهدات لأن ردة فعل المواطن حينئذ تكون مضاعفة. والأمل هو في وضع دستور جديد يعكس مخرجات الحوار الوطني بشكل واضح. كما ان تقسيم الدولة إلى ستة أقاليم يعتبر مشكلة كبيرة لا بد من إيجاد حل لها.

47- وفي المداخلة الرابعة تم التحذير من عدم حل القضية الجنوبية بشكل ملائم، حيث يعتبر هذا التحدي الأكبر والأصعب في المحافظات الجنوبية ما لم تتكاتف القوى السياسية وتخلق حالة من الإلتزام بكل مقررات الحوار الوطني. كما أن الأداء الحكومي قد أنتج الكثير من المشكلات ويجب السعي الجدي لتشكيل حكومة جديدة تواكب المرحلة الانتقالية لاعتماد دستور الدولة الاتحادية وتنفيذه.

(ب) المداخلات الرئيسية

48- وفيما يتعلق بالدستور الجديد وإعداده وصلاحيات اللجنة أشار السيد المخلافي إلى أن مهمة اللجنة الفنية تكمن في إطار المحددات الدستورية ولا يمكن الخروج عنها. مضيفاً أن اللجنة الوطنية هي المخولة تنفيذ

مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وليس اللجنة الدستورية للرقابة من خلال محديدين، الأول هو الإطار العام حيث أن مخرجات المؤتمر بمجملها هي إطار عام للدستور ولا يمكن الخروج عنه، أما الثاني هي القضايا الرئيسية التي تحكم الدستور وفي مقدمتها شكل الدولة والقانون الانتخابي والنظام الرئاسي الجديد الذي جرى إقراره وطبيعة النظام الاقتصادي والحقوقي. أما في ما يتعلق بالأقاليم، فاعتبر أن هذه المسألة يجب حلها بالتوافق مع الجنوب.

49- رد السيد علي الصراري على بعض الأسئلة ومنها الاستعداد للنزول إلى الشارع للدفاع عن مؤتمر الحوار معتبراً أن الشارع والنخبة الثقافية غير المحسوبة على السلطة بغالبيتها العظمى قد فقدت الثقة بالحوار. أما بخصوص دول الجوار وإذا ما كانت تريد نجاح المؤتمر الوطني، فاعتبر أنه لو تم تطبيق الحوار الوطني سيغدو اليمن واحة للديمقراطية، معتقداً أن دول الجوار تخشى أن ينتقل هذا المد إليها.

50- أوضح السيد بن مبارك أنه تمت مناقشة القضية الجنوبية بما تستحق خلال مؤتمر الحوار وبعده، حيث تمّ التوافق على دولة إتحادية بالإجماع، وكان هناك تفويض مطلق من قبل أعضاء المؤتمر الوطني للجنة، توافقوا على كيفية تحديد الأقاليم بطريقة غير اعتباطية. حيث أن لجنة الأقاليم استغرقت 11 يوماً والنقاش حول الجنوب بدأ مع انطلاق الحوار وبشكل معمق، وقدمت أوراق من قبل كل القوى. وحين قدمت وثيقة الأقاليم، قيل بأن تحالف 7 يوليو عاد لكن هذا لم يتم. وأخيراً تمنى تنفيذ الحلول المقترحة.

51- ختم السيد أديب نعمة هذه الجلسات بالقول بأن هناك إجماع على مقررات الحوار إلا أن المضامين التفصيلية وآليات التنفيذ مسألة تحتاج إلى بحث.

الجلسة الخامسة: تبادل بعض الخبرات العربية

52- استهل رئيس الجلسة السيد عبيد بريكي الجلسة بملخص عن اليوم الأول من الإجتماع حول الحوار بشكل عام والصعوبات التي واجهته وما نتج عنه والضمانات الكفيلة بتنفيذ المخرجات، وأخيراً التساؤلات حول كيفية تجاوز المعوقات والعراقيل التي تعيق تنفيذ المقررات. كما حاول أن يربط بين التجربتين اليمنية والتونسية واعتبر أنه من المفيد إستحضار التجربة التونسية بالذات وكيف تم التعامل مع المرحلة الانتقالية، والأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني.

53- بدأ السيد محمد بلقاسم ممثل الاتحاد العام التونسي للشغل الحديث عن تجربة الاتحاد. فقال أن الحراك السلمي والتحركات التي وقعت هي نتيجة للدستور القديم الذي ينص على تولي رئيس البرلمان رئاسة البلاد ويكلف رئيس الحكومة القديم بتشكيل حكومة جديدة ويتم انتخاب رئيس جديد للبلاد بعد شهرين. إذ اعتبر المتظاهرون أن هذه عملية التفاف حول الثورة وليست إلا عودة للنظام بعباءة جديدة. هذا الحراك التونسي لم يكن بفعل أحزاب سياسية ولا نتيجة دعوات أحزاب معينة إلا أنه كان عبارة عن انتفاضة للشباب المهمش العاطل عن العمل والمناطق الداخلية التي لم تشهد تنمية، وهذه التحركات السلمية التي لا تمت بأي صلة لأي حزب سياسي جعلت مكونات المشهد تتفاعل مع هذه الحراك. النقابيون هم أول من ساندوا هذه التحركات العفوية في المحافظات التي اندلعت فيها الاحتجاجات حيث شاركوا معهم وحموهم، وتطورت هذه التحركات إلى إضرابات عامة قام بها الاتحاد العام التونسي للشغل وهي كانت إحدى الحركات الفاعلة في فرار رئيس الجمهورية. كما كان للمحامين ولعدد كبير من مكونات المجتمع المدني دوراً كبيراً في مساندة هذه التحركات.

54- وبعد توافق الفرقاء السياسيين وبمساعدة مكونات المجتمع المدني كونوا ما يسمى الهيئة العليا لحماية أهداف الثورة والإصلاح السياسي والإنتقال الديمقراطي. وهذه الهيئة التي تضم ممثلين عن أحزاب المعارضة وأهم المنظمات ومكونات المجتمع المدني وبعض الشخصيات المهمة في البلاد، أدت إلى انتخابات 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011. وهي أول تجربة حوار يجتمع فيها الفرقاء تحت سقف واحد ويحددون مستقبل البلد. وهذه الانتحابات سببت احتقاناً وازمة بين الذين تم انتخابهم وعامة الشعب، وأخذ هذا الصراع طابعاً إيديولوجياً وسياسياً وتم شحن وتحفيز الكثير من الشباب المتحمس إلى درجة أنه بدأت تظهر بعض مظاهر العنف اللفظي والمادي.

55- ونتيجة للأحداث التي اندلعت تضرر الاقتصاد بشكل كبير. ومن هنا جاءت فكرة طرح مبادرة أولى للحوار لإنقاذ البلد وقد تم تنفيذها داخل الإتحاد العام التونسي للشغل من خلال الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد. استجابت أكثر من خمسين جمعية وحوالي سبعين حزب لهذه الدعوة. تمت عملية إغتيال كانت الأولى من بعد الاستعمار لحقتها عملية اغتيال ثانية أدت إلى انطلاق صراع كبير بين كل الأحزاب والجمعيات والمكونات وبين الائتلاف الحاكم الذي أصبح في عزلة. فطرحت المعارضة حل المجلس الوطني التأسيسي واستقالة الحكومة. اندلعت الاعتصامات مجدداً، ولعب الإتحاد العام دوراً كبيراً في تهدئة الوضع من خلال دفاعه عن استمرار المجلس التأسيسي المنتخب من قبل الشعب لحين اصدار دستور جديد وطالب باستقالة الحكومة التي في ظلها وقع كل ما وقع. تم تبني مبادرة الاتحاد العام من قبل ثلاث منظمات مهمة في المجتمع المدني وهي اتحاد الصناعة والتجارة والهيئة الوطنية للمحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. وتطورت هذه المبادرة من مبادرة منظمة نقابية إلى مبادرة منظمات أربع راعية للحوار الوطني. نجحت هذه الآلية في أن تجمع الفرقاء السياسيين وفي أن تعطي لتونس دستوراً حاز على ثقة غالبية الشعب التونسي والفرقاء السياسيين.

56- استعرض السيد صلاح الدين الجورشي الصحافي بمجلة حقائق، أبرز ما ميز التجربة السياسية في مجال الحوار. اعتبر أن ثورة تونس لم يخطط لها السياسيون إنما جاء الشباب وأزاحوا الرئيس فملأ السياسيون الفراغ واكملوا الطريق. لم يكن الحوار الوطني اختياراً استباقياً بل فرضته أزمة سياسية حادة مرت بها البلاد جاء بدوره لتفكيكها. أيضاً لم يكن الحوار الوطني مجرد حوار حول الأفكار والمبادئ العامة وإنما تحول بسرعة إلى خارطة طريق ووضع نقاط عملية تم التوافق عليها كمبادئ كبرى وبعدها تم الدخول في التفاصيل.

57- اعتبر أن الاتحاد الرباعي كان صائباً حينما رفض حل المجلس التأسيسي لأن الدخول في الفراغ المؤسساتي هو خطأ حيوي، وهذا ما فتح المجال لإمكانية الانتقال من حكومة سياسية إلى حكومة تكنوقراطية. تم تقسيم الحوار بين المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي كما أعطيت الأولوية للمؤسسات لإنقاذ المسار مما سهل عملية الحوار وأعطى فرصة لإمكانية التوافق على أمور محددة. كما تشكلت لجنة توافقات بين الأطراف الحزبية الأساسية مما سهل الحوار وحل إشكالية كانت مطروحة بشكل حاد مع المجلس الوطني التأسيسي لأنهم يعتبرون أنهم هم أولى بإدارة الحوار وليس الأحزاب السياسية. فجاء دور لجنة التوافقات للمساعدة على فض الإشكال معتبرة أن أي قرار يتخذ على مستوى الحوار الوطني لا بد أن يدعّم بموافقة المجلس الوطني التأسيسي. كما أشار بأنه كان يوجد أطراف لا تتمنى النجاح للحوار فكان الاتحاد الرباعي يهدد بأنه سينشر الحقيقة ويحدد المسؤوليات مما سهل عملية التوافق.

(أ) المناقشات

58- قام أحد المشاركين بمقارنة التجربتين اليمنية والتونسية مفيداً بأن نقاط القوة في تونس كانت تكمن في كون الدولة في تونس هي مؤسسة قوة في المجتمع وهي تحتكر استعمال القوة أكان شرعياً أو غير شرعي،

أما المجتمع المدني فكان اللاعب الأول وليس الأحزاب السياسية كما هي الحال في اليمن إذ أن المجتمع المدني في اليمن لا يؤثر على القرار بصورة فاعلة. أما المؤسسة العسكرية في تونس فبقيت موحدة ولها دور رئيسي لمنع الانهيار وهذا ما لم يكن قائماً في اليمن.

59- في المداخلة الثانية اعتبر أحد المشاركين أن الذي ميز التجربة في تونس هو انتخاب مجلس وطني عمل على صياغة الدستور على عكس اليمن. واعتبر أن وجه الشبه بين اليمن وتونس هي الجهات التي تريد عرقلة الثورة من خلال الاغتيالات معتقدة بإنها ستعيد الأمور إلى الوراء. إلا أن التونسيين استطاعوا التغلب على هذا المخطط، وعلى اليمنيين أن يستوعبوا الدرس. أما التحديات فهي واحدة، اهتزاز صورة الحكومة في كلا البلدين؛ والوضع الأمني؛ واستنساخ التجربة المصرية من خلال اغتيال قيادات صاحبة ثقة في تونس من أجل ارباك المشهد وهذا ما حصل في اليمن وسيحصل غداً. كل هذه أوجه شبه بين تونس واليمن ما عدا ما ذكر عن الهوية الوطنية فهي تُعتبر في اليمن إشكالية.

60- في المداخلة الثالثة لفت انتباه المتحدث الدور البارز للنقابات ولاتحاد الشباب. حيث أن القيادات النقابية في تونس كانت على مستوى عال من الوعي والمسؤولية ما مكنها من القيام بالدور البارز في مسار الثورة. كما تساءل عن كيفية تمكن تونس من خلق هذه القيادات النقابية في ظل نظام ديكتاتوري، معتبراً أن إتحاد النقابات في اليمن لم يكن له دور على الاطلاق في الثورة وذلك لأن معظم النقابات كانت تابعة للنظام الحاكم ولم يكن بامكانها القيام بأي دور. ونصح اليمنيين بانتهاج الديمقراطية التوافقية كالثورة التونسية لما يمكن أن تؤدي إليه الديمقراطية العددية من مساوئ.

61- في المداخلة الرابعة اعتبر أحد المشاركين أن كل ثورة من الثورات قد أخذت مسارها الخاص، والعلاقة بين الظواهر أساسها التمييز وليس التشابه. كما تطرق إلى مفهوم الشرعية الذي أصبح مفهوماً إشكالياً في مرحلة الانتقال، ومدى استقراره وشروط ذلك. كما تساءل عن دور الشارع ومتى ينتهي معتبراً أنه وصل إلى حالة من الاستقرار.

62- في المداخلة الخامسة اعتبر أحد المشاركين أن التحدي الاقتصادي من التحديات الهامة بغض النظر عن نجاح التغيير أو عدم نجاحه. حيث أن التحدي الاقتصادي في اليمن كان الأكثر تأثيراً وأعاق عمليات التغيير وكلها عوامل جعلت بعض الذين خرجوا إلى ساحة التغيير يتراجعون عن تطلعاتهم وأن الواقع السابق كان أفضل نظراً للأمية وقلة الوعي.

(ب) <u>المداخلات الرئيسية</u>

63- قال السيد صلاح الدين الجورشي بأن التونسيين يخشون عودة التمترس الايديولوجي إلى الساحة السياسية وخاصة الآن حيث أن جماعات التكفير تريد العودة بالساحة التونسية إلى الصراع الايديولوجي. كما اعتبر أن الدولة كانت قيمة ثابتة لدى كافة الفرقاء السياسيين حتى أن النظام السياسي الجمهوري لم يكن موضوع خلاف، وجاء الدستور لكي يبين ذلك، أما أساس الصراع فهو في مسألة الحكم ومن يحكم. كما اعتبر أنه لا يوجد في تونس أي طرف سياسي قادر على أن يحتكر السلطة أو يأتي بأغلبية، اذ سيبقى الشعب التونسي محكوماً بائتلافات.

64- أوضح السيد محمد بلقاسم أن النقابة والاتحاد هما طرفان وطنيان معنيان بالشأن العام ويعتبر أن الدفاع عن بعض المطالب المادية دون الدفاع عن كرامة وحرية الإنسان هو نوع من اللهو ومضيعة للوقت. وكان

الاتحاد الطرف الوحيد الذي قدم لأول حكومة بعد الاستقلال برنامجاً اقتصادياً واجتماعياً لكنه اصطدم مع حكومات الاستقلال وقدم تضحيات. ونتيجة لنظام الاستبداد والقمع السياسي ومنع تشكيل الأحزاب السياسية، كانت المجموعات السياسية والسرية لا تجد متنفساً إلا داخل الفضاء النقابي، حيث أن الاتحاد كان يضم كل الرؤى والمقاربات السياسية اليمينية واليسارية وكانوا يحترمون المنظمة وقانونها ووحدة الممارسة فيها. واعتبر أن احتقان الشعب التونسي نتج عن أن الأغلبية العددية لحزب النهضة الحاكم أرادت أن تحدد مستقبل تونس لعقود قادمة، ولم تتم كتابة دستور مع كل انتخابات ومع كل حكومة. فاذا قضية الاحتقان لم تكن نتيجة اعتراض الناس على انتخاب حركة النهضة بل المساس بجوهر مكتسبات الحداثة للمجتمع التونسي.

65- قال السيد عبيد البريكي أن الإعلام في تونس لعب دوراً هاماً في تعزيز الحوار رغم تعرضه للاهانات والعنف. هناك آليات ودستور وهيئة مستقلة للانتخابات منتخبة من قبل المجلس التأسيسي وهيئة الحقيقة والكرامة انتخبت لمتابعة التجاوزات والخروقات. إذا ستجري الانتخابات وستأتي حكومات منتخبة من الشعب مباشرة وستباشر دورها، وهكذا يتقلص الضغط الشعبي. وختم كلمته قائلاً بأنه يوجد إنقسام في الوقت الحالي، فهناك أناس يطمحون في التغيير ومتمسكين في الثورة وأناس ضد التغيير في محاولة إقناع الناس بسلبية الربيع العربي وما أدى إليه. وهناك مجموعات انساقت وراء هذا المسار وأصبحت تمارس الإرهاب والتخويف ما يساهم في حركة الردة التي قد تظهر في المجتمع.

الجلسة السادسة: التوافق الوطني ما بعد الحوار

66- استهل الجلسة السيد أديب نعمة موضحاً موضوع الجلسة حول التوافق الوطني ما بعد الحوار، حيث برزت ضرورة تنفيذ النقاط العشرين والنقاط الأحدى عشرة وغيرها من الأمور المتعلقة بالعدالة الانتقالية، وبشكل خاص إجراءات مؤسسية تشريعية وعملية لتسهيل تنفيذ مقررات الحوار. وحيث أن الموضوع يتعلق بما هو أبعد من ذلك فإن هذه المؤسسات لا تقوم إلا على قاعدة من القبول الشعبي والسياسي الواسع، لإن عودة منطق الاستقطاب الحاد يعطل دورها.

67- قال السيد علي عشال أن بناء التوافق السياسي أمر يحتاج إليه اليمن بشدة اليوم لتحمل أعباء واستحقاقات المرحلة القادمة. كما أن اليمن لديه تحديات كبيرة، وإنه لا يوجد لدى اليمنيين استعداد كافي لمواجهة تبعات المرحلة القادمة. والتحديات في المرحلة القادمة ستحدد طابع أو مخرجات الحوار الوطني وهي تحديات تتعلق بمنظومة العمل السياسي والسلطة بأدواتها القائمة والأحزاب والقوى السياسية. كما اعتبر أن السلطة التنفيذية ومؤسسات الدولة تشكل تحدياً كبيراً لدى تنفيذ مقررات الحوار الوطني.

68- وأفاد السيد عشال بأن الحوار الوطني نجح بمجرد الخروج بهذه النتيجة، إلا أن القوى السياسية لا ترقى إلى طموحات الناس بالوصول إلى الغايات المنشودة من مخرجات الحوار الوطني. والتحدي الآخر هو التغطية السياسية لبعض الجماعات المسلحة في اليمن وهذه مسألة تضر بالحوار الوطني ومخرجاته. كما يوجد تحديات تتعلق بمخرجات الحوار الوطني والتوصيات التي تثقل كاهل اللجنة التي كلفت بصياغة الدستور، والسبب تداخل هذه المخرجات التي تحتاج إلى توافق لكي لا يقع الجميع في مأزق.

69- كما اعتبر السيد علي عشال أن خارطة الطريق هي الحلقة الأضعف في الحوار الوطني، والتي توضح ملامح الاستحقاقات القادمة والتي لم تأخذ حقها إلا فيما أشير إليه في وثيقة الضمانات. كما أقر بأن التوافق تحد كبير أمام الحوار الوطني، معتبراً أن على القوى السياسية التي شاركت في الحوار أن تكون شريكة في تنفيذ مخرجات الحوار. أما التوافق فيجب ألا يضر بمسيرة العمل الديمقراطي، لأنه توجد أطراف يمكن أن تفهم من

التوافق السياسي تأجيل بعض الاستحقاقات وتحديداً مسار العملية الديمقراطية المتمثل بالانتخابات وهو أمر في غاية الخطورة. فإذا لا بد من تعزيز التوافق حول مسار العملية الديمقراطية. كما أشار إلى وجود تحد اقتصادي يتمثل في عدم وفاء بعض الدول بتعهدتها لسد الفجوة المالية.

70- تطرق السيد علي البخيتي إلى ايجابيات الحوار الوطني في بداياته وذلك من خلال اجتماع الأطراف المتحاربة حول طاولة واحدة وليس مجرد حوار للنخبة السياسية إنما كان حواراً واسعاً يضم منظمات المجتمع المدني. كما شاركت أطراف جديدة وكان الحضور كبيراً بحيث تعذر وصول البعض إلى مصالحهم الخاصة، بالإضافة إلى الزخم الإعلامي الذي أعطى انطباعاً جيداً وجعل الرأي العام الداخلي والنخبة الثقافية التي هي خارج الحوار أن تشارك فعلاً في هذا المؤتمر وفي الرقابة عليه وعلى القوى السياسية.

71- واعتبر السيد علي أن المؤتمر أقر مخرجاته دون توافق كامل. حيث تم التصويت بالطريقة القديمة التي تحصل في مجلس النواب برفع الأيدي دون احتساب الأصوات، وهذا ما شكك في مخرجات المؤتمر وفتح مجال الانتقاد لمن هم خارج المؤتمر. كما تطرق إلى الاشكالات التي حصلت داخل المؤتمر وإلى الطريقة التي كانت تدار بها الجلسات، حيث جرى إلغاء أو تأجيل أهم القضايا أوالإلتفاف عليها وترحيلها إلى ملفات بعد الحوار مثل مسألة الأقاليم (القضية الجنوبية وقضية صعداء). وذلك بسبب عدم تشكيل اللجنة وفقاً لقاعدة التوافق التي عقد على أساسها مؤتمر الحوار الوطني. كل هذه الاشكالات افقدت العملية السياسية زخمها وجعلت المواطنين في حيرة وشعروا أن المؤتمر لم يحقق ما كانوا يطمحون إليه. وبالتالي بدأ الشارع تدريجياً يتجمع حول المجموعات المسلحة والأحزاب السياسية. أما بالنسبة إلى قضية صعداء، فقال السيد علي بأنه تمت مناقشة هذه القضية في المؤتمر بشكل قوي وتم الاتفاق على بناء دولة شراكة وطنية بين مختلف التيارات وشراكة وطنية في كل مؤسسات وأجهزة الدولة. كما تم الاتفاق على أن تحتكر الدولة وحدها السلاح وأن تبسط سلطتها على كافة الأراضي اليمنية.

72- كذلك اعتبر السيد علي أنه نتيجة عدم تفعيل مخرجات الحوار الوطني وعدم الشروع في تأسيس الدولة المدنية لجأت الأطراف إلى الحروب حتى اجتاحت العاصمة. ويمكن ان يخرج اليمن من محنته من خلال تشكيل حكومة تكنوقراط من شخصيات مستقلة أو حكومة شراكة وطنية بين مختلف الفرقاء السياسيين الموجودين على الأرض وأن لا يقصى أي طرف وأن لا تبقى المعادلة التي تم التأسيس عليها في عام 2011، لأنها أثبتت فشلها وعدم قدرتها على الإنتقال باليمن إلى وضع جديد.

(أ) <u>المناقشات</u>

73- في المداخلة الأولى رأى المتحدث بأن البعض يهمه فقط كيف يربح المعركة. ومستقبلاً ينبغي توجيه الناس نحو ما تم الاتفاق عليه وعدم البحث في تفاصيل صغيرة لأن الكل في الحوار كسبوا كمجموعة ووطن وخسروا كأفراد. أما بالنسبة للأقاليم، فإن آلية تحديد الأقاليم تم التوافق عليها داخل المؤتمر وفوض رئيس الجمهورية تشكيل لجنة لمناقشة الأمر، كل الأطراف ممثلة في هذا الأمر حتى أنصار الله. حصل توافق وطني وهناك آلية للإعتراض. لذا ينبغي رؤية الصورة كاملة والتوجه نحوها، كذلك يجب مساعدة أنصار الله والحراك الجنوبي كونهما أطرافاً جديدة ظهرت في المجال السياسي، وبذلك يصبحان تحولاً حقيقياً كبيراً في الشارع ويكونان جزءاً أصيلاً من المشهد السياسي وفق استحقاقات المرحلة القادمة ووفق ضوابطها، وعليهم بالمقابل استيعاب شروط هذه الاستحقاق.

74- في المداخلة الثانية قال المتحدث أنه يتفق على أن الحوار خرج بوثيقة قيل في اليوم الأول بأنها إذا طبقت ستضع اليمن في مصاف أرقى الدول ولكنه لا يتفق على أنها الوثيقة المنشودة. كما رأى ان الشعب الجنوبي لم يجد أي شيء إيجابي ينصفه، وحتى النقاط العشرين والأحدى عشرة كانت ضرورية فقط لتهيئة الأجواء في الجنوب. أما من الناحية الأمنية فيجد بأن الوضع أسوأ مما كان عليه أيام الرئيس السابق، معتبراً أن الحركات المسلحة هي أكثر ما يهدد مستقبل اليمن بغض النظر عن انتماءاتها. وتساءل في النهاية عن كيفية تطبيق الأقاليم في ظل الأجواء الحالية ووجود قوة كبيرة تعترض على ذلك.

75- في المداخلة الثالثة طرح المتحدث سؤالين: الأول حول دور اللقاء المشترك في المستقبل في تنفيذ مخرجات الحوار. هل يوسع كل طرف دائرة الشراكة أو يحددها أو يكون أكثر فاعلية وتأثيراً في أن يكون حاملاً مع غيره من القوى الثورية لأهداف ثورة التغيير؟ والسؤال الثاني يتعلق بالتناقض غير المفهوم الذي يبرر استخدام السلاح في التغيير؟

76- في المداخلة الرابعة قال المتحدث بأنه توجد دعوة إلى تشكيل كتلة تاريخية انطلاقاً من مخرجات الحوار الوطني وتنظر إلى المستقبل. وهذه الكتلة التاريخية تضم كل قوى اللقاء المشترك والتيارات في المؤتمر الوطني ومنظمات المجتمع المدني، ولكن الخلل يكمن في حقيقة أن اللقاء المشترك يبدو وكأنه مؤيد بالكامل لهذا الموضوع وهذا ليس صحيحاً.

77- في المداخلة الخامسة اعتبر المتحدث أن صناعة القرار تعود للأحزاب السياسية وليس لرئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. كما أن التوافق لم يتم وكذلك وثيقة العقد والاتفاق فشلت بدورها، فإذا ما هي الدروس المستفادة من هذه الوثيقة؟ واعتبر أن قيادات الأحزاب الموجودة في البلد هي قديمة وغير متجددة وتساءل حول كيفية المطالبة بتغيير في النظام وليس في الحزب عينه؟ كما اعتبر أنه يجب أن يتم الاتفاق على كل قضية والانتهاء منها، وليس كما حصل بقضية الأقاليم. كما تحدث عن توزيع الأدوار داخل الأحزاب وأن الحياة الحزبية لم تترسخ في اليمن بعد.

78- في المداخلة السادسة اعتبر المتحدث بأن الأطراف المدنية الموجودة في المؤتمر ضعيفة جداً كما المجتمع المدني وبأن هذه الأطراف لولا المجتمع الدولي لما استطاعت فعل شي، لذا يعتقد أن الحل الوحيد يكمن بضغط من المجتمع الدولي لتعزيز دور هذه الأطراف لكي تتمكن من تحقيق مخرجات الحوار لأن الأحزاب ببساطة لا تملك قدرة على التغيير الحقيقي.

79- في المداخلة السابعة ذكر المتحدث أنه بمجرد جلوس الأطراف حول طاولة حوار واحدة قد تم التوافق داخل مؤتمر الحوار حسب هيكلية ونظام الحوار الداخلي، إلا أن الأمور اختلفت خارج المؤتمر وهذا ما أكدته أيضاً السيدة جميلة رجاء معتبرة أن المجموعة التي كانت على طاولة الحوار والتي وافقت على المخرجات، كانت في الوقت عينه على مواقع التواصل الاجتماعي تناقض كلامها لدى البعض وليس الكل. كما أن السيدة هند أكدت الحاجة الكبيرة لدعم المجتمع الدولي ليستمر هذه التوافق.

80- أكد كل من السيد يوسف الكريمي والسيدة جميلة رجاء أنه يجب إنشاء كتلة مدنية من منظمات المجتمع المدني وناشطين وأكاديميين تعمل على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني وعلى تنفيذ النقاط العشرين والأحدى عشرة وغيرها. حيث تم تقديم اقتراحات من منظمتين للجنة الدستورية لها علاقة بصلاحيات الدولة الفدرالية إضافة إلى المبادئ الدستورية وهي مبادرة طيبة ومشجعة والمهم الاستمرار بها.

(ب) المداخلات الرئيسية

81- اقترح السيد علي البخيتي بأنه يجب أن تنحى الأطراف التي تخوض الصراع المسلح على الأرض عن أجهزة الدولة الرسمية، حتى يتم إيجاد حل لمشكلة السلاح لديها. إذ لا يمكن أن يشارك الإخوان المسلمون والإصلاح في مؤسسات الدولة بمجرد الباسهم البدلات الرسمية ويحرم الطرف الآخر بحجة حمل السلاح.

82- سأل السيد أديب نعمة السيد علي البخيتي إذا ما كان يعتبر أن أنصار الله يستخدمون العنف فقط كرد فعل لأن شروط التوافق لم تتحقق وأنها ليست استراتيجية ممنهجة ومستمرة. فرد السيد البخيتي بأن السلاح هو إلى الآن رد فعل وليس منهجية.

الجلسة السابعة: التنمية والخطوات المستقبلية – الاحتياجات والأفكار

83- أدارالجلسة السيد محمد الحاوري واستهلها بشكر الإسكوا على تنظيم هذا الاجتماع. ثم تطرق إلى مسألة الوضع الاقتصادي معتبراً أن مؤشرات الوضع الاقتصادي التي شهدها اليمن ويشهدها الآن تتجه نحو التدهور مشيراً إلى بعض النسب التي تتعلق بالفقر والبطالة ومتوسط الدخل والتي هي أكبر دليل على ذلك. وبالتالي جاء الحوار وحقائق الاقتصاد لتقول بأن هناك موارد كامنة لم تتمكن الدولة من استغلالها وتنميتها خلال العقود الماضية، بل أن الحقائق هذه تعكس أن ثمة فرص للتنمية والتطور لكنها لم تستغل. وواحدة من هذه الحقائق هي الجمع بين السلطة والثروة والقوة وقد نادى الشباب بضرورة الفصل بينها.

84- كما أشار السيد الحاوري إلى أنه توجد محاور أساسية في الجانب التنموي، وهي أولاً الحديث عن العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة والتوازن ما بين القطاعات المختلفة والملكية العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة والقطاع الأهلي. ثانياً الأسس والمرتكزات للاقتصاد ابتداء من حرية النشاط الاقتصادي إلى التوازن ما بين القطاعات وتشجيع الابتكار والتنافس. ثالثاً المسؤولية الاجتماعية للدولة، فالكثير من المخرجات تطرقت بشكل واضح إلى ضرورة إيلاء المسؤولية الاجتماعية أهمية في المرحلة القادمة سواء من خلال حماية المستهلك أو منع الاحتكار أو من خلال مجموعة من المخرجات (البطالة ونسبة الشباب العاطل عن العمل). رابعاً ما يتعلق بالشراكة مع القطاع العام والخاص على اعتبار أن القطاع الخاص هو المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية ولكن لا بد من إيجاد بنى مؤسسية تعمل على تعزيز الشراكة ما بين القطاعين. خامساً، أهمية الإدارة الرشيدة للتنمية. معتبراً أن هذه هي العناصر الرئيسية وهي تعني أن المخرجات تحتاج إلى إطار تنموي في المرحلة القادمة وهذا ما يمكن الاشارة إليه في المداخلات.

85- أسف السيد عثمان كاكو كون الاتحاد العام الذي يمثل العمال عبر النقابات المنتسبة إليه وعبر لجان التحكيم الثلاثية التفاوضية لم يحظ بمكانة واسعة في مؤتمر الحوار الوطني وتم تمثيله بشخصين فقط رغم أنه اتحاد كبير. مما أعطى فكرة بأن المستوى السياسي والتنظيمات والأحزاب السياسية تهمش المنظمات المدنية وتحاول السيطرة عليها.

86- اعتبر السيد كاكو بأن الغرفة التجارية ونقابات العمال مكونان أساسيان من مكونات المجتمع المدني. والمجتمع المدني الذي يعني مجتمع تحولي واقتصادي في جوهره، أساسه الصناعة والرأسمال الوطني المستقل الذي لا يحقق الأرباح من خلال الريع إنما من خلال سلسلة الإنتاج الصناعية الاقتصادية. كما تطرق إلى موضوع الانتقال من استقلالية العمل النقابي إلى العمل الشمولي الذي تمحور فيه العمل النقابي كجزء من آلية النظام السياسي على إعتبار أن الدولة الراعية كانت تقوم بكل المهمات. تحدث أيضاً عن ديمقراطية الاتحاد

حيث أنه الاتحاد الأول في العالم العربي الذي يعلن الاضراب العام الشامل عام 1993. وأخيراً، تمنى على الأحزاب السياسية أن تدعم هذا الاتحاد.

87- شددت السيدة جميلة رجاء على ضرورة إحداث تغيير في اتحاد نقابات العمال وفي اتحاد الغرف التجارية باعتبارهما أهم النقابات التي تعنى بموضوع العمل وبيئة رجال الأعمال والتنمية. وتحدثت عن العجز في أداء الوزارات بما يتعلق بالأمور التنموية. كما أن المانحين قلقون من الفساد. كما شددت على موضوع التنمية والمرأة، وطالبت بمشاركة أوسع للمرأة وأن لا تنحصر فقط في المواقع السياسية رغم أهميتها بل في كل المواقع. واعتبرت أيضاً أن التعليم هو جزء مهم جداً في المسار التنموي مشددة على أهمية دعم التعليم الفني الذي هو أولاً وأخيراً يخدم الاقتصاد والتنمية.

88- تحدث السيد يوسف الكريمي عن دور القطاع الخاص البارز في الفترة الماضية حيث كان يلتقي بصفة مستمرة مع كل الأطراف السياسية والأحزاب وسفراء الدول العشر، وقد قدم مبادرة في العام 2011، ولم تؤخذ بعين الاعتبار بسبب الأوضاع المشحونة. كما استطاع تأمين كافة السلع والخدمات المسؤول عنها في ظل أسوأ الظروف، مقارنة بالسلع والخدمات التي كانت مسؤولة عنها الدولة والتي انقطعت. ملخصاً أن القطاع الخاص قد اقترح اصلاحات اقتصادية وعمل باستمرار مع مختلف الجهات، وهو ليس بعيداً أو متهوراً أو مستغلاً كما يتم اتهامه بسبب حفنة من الفاسدين كما في سائر القطاعات.

89- كما اعتبر السيد الكريمي أنه يجب تحديد وظيفة الدولة، فهي منظم ومنفذ للتشريعات لذا يجب أن يكون لها دور وعلى المؤتمر توضيح ذلك. كما تطرق إلى أهمية تحديد دور الاقتصاد في البلد، حيث تم الاتفاق في المؤتمر على أنه اقتصاد حر اجتماعي فكيف يجب تطبيقه بحيث تتحقق العدالة الاجتماعية والكرامة الانسانية. أما بالنسبة إلى القطاعات، فاعتبر أنه من المهم جداً تحديد القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية بما يتناسب مع الموارد المتاحة.

90- كذلك اعتبر السيد يوسف الكريمي أنه لا بد من أن يبدأ التغيير من النظام الإداري لأن المشكلة الكبيرة هي فيه، فهو موروث من النظام العثماني القديم بالإضافة إلى النظام المصري والانكليزي، وبالتالي هو نظام قديم لا يواكب العصر. كما شدد على أهمية أن تفتح الجهات المالية في الدولة حسابات في كل المصارف والبنوك وتحول رواتب الأجهزة الإدارية إلى الأجهزة المصرفية حيث تتكون قاعدة مالية للعمل وذلك بهدف تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد غير نقدي.

(أ) <u>المناقشات</u>

91- في المداخلة الأولى تمنى المتحدث على أن يكون لنادي رجال الأعمال دوراً أكبر مستشهداً بالدور المتميز لغرف التجارة والصناعة في لبنان بالرغم من التأثير السياسي الموجود.

92- في المداخلة الثانية اعتبر المتحدث أنه ليس صحيحاً أن قطاع الزراعة هو القطاع الأول، ولا مجال للتنمية الزراعية كون الأراضي المتاحة محدودة جداً، وبالرغم من أنه يقال أن 70 في المائة من السكان اليمنيين يعملون في قطاع الزراعة، إلا أن ذلك يعود إلى كونهم مضطرين للبقاء في الأرياف لعدم وجود فرص لحياة أفضل. وشدد على أهمية جعل قطاع الصناعة من الأولويات وجذب المستثمرين إلى الصناعة عن طريق توفير البنية التحتية الأساسية لهذه الصناعة وفي مقدمتها الطاقة. واعتبر أنه إذا ما تم استغلال الغاز الطبيعي

في اليمن لتوليد الطاقة الكهربائية سيتمكن اليمن من جذب المستثمرين للبلد، مطالباً نادي الأعمال والغرفة التجارية والحكومة وضع الخطط لتنميته وتشجيعه في المستقبل.

93- في المداخلة الثالثة اعتبر المتحدث أن عدم وجود التنمية هو السبب في وجود الصراعات والحروب في البلاد.

94- وفي المداخلة الرابعة أكد المتحدث أن الاستقرار السياسي والأمني في البلد يبنى على تحفيز النشاط الاقتصادي والاستثمار وهذا ما لم يحصل. وأشاد بدور القطاع الخاص الذي تم تهميشه ولم تتح له الفرصة للعمل في جو ملائم حتى يتمكن من تأدية دوره في عملية التنمية، واعتبر أن وجوده كان مهماً في مؤتمر الحوار لأنه سيتم التعويل عليه في المخرجات المتعلقة بالاقتصاد والتنمية.

95- وفي المداخلة الخامسة نبه المتحدث من ازدياد عدد السكان في اليمن. واعتبر أن القطاع الخاص يعتمد عادة على المشاريع السريعة الربح وليس الاستراتيجيات الطويلة الأمد لأنه لا يثق بالحكومة والحكم الموجود.

(ب) المداخلات الرئيسية

96- رد السيد يوسف الكريمي على بعض المداخلات ومنها موضوع القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، قائلا بأن 75 في المائة من السكان يعيشون في الأرياف و90 في المائة منهم يعتمدون على الزراعة، لذا الحل يبدأ بتنويع الاقتصاد الريفي ولا ينبغي إهمال قطاع الزراعة، إنما القضية هي فقط قضية أولويات. واعتبر أن قطاع الخدمات لا بد أن يحوز على الأولوية في التوجهات الاقتصادية القادمة. وهو يوافق تماماً على أن التنمية يجب أن تأتي أولاً، لذا لا بد أن يكون الهدف الأساسي لأي حزب حاكم هو تحقيق التنمية والتي من خلالها يمكن إعادة انتخابه مرة أخرى ويعزز موقفه.

97- أما بالنسبة لإتهام القطاع الخاص بالاستثمار في مشاريع سريعة الربح، فهذا ليس صحيحاً لأن القطاع قام بعدة مشاريع لكنها أفشلت بسبب الظروف الموجودة. واعتبر أن القطاع الخاص بحاجة إلى إصلاح لأن هناك ضعف كبير في مكوناته وهياكله ومنظماته وهذا كله بسبب الدولة لأن قانون الاتحاد العام للغرف التجارية وضع وزارة الصناعة والتجارة كمشرفة على الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية وهذه إشكالية، فوجد من الضرورة تعديل قانون الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية بما يعطيها الاستقلالية بأن تعمل كبديل. وختم كلامه بالتحدث عن المستقبل، فاقترح تشكيل كتلة مدنية تعمل بالتوازي مع الكتلة الوطنية وهي الهيئة الوطنية لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، مشدداً على أهمية وجود تعاون بحيث يضمن الجميع تنفيذ مخرجات الحوار الوطني وتحويلها إلى مشروع.

الجلسة الختامية

98- لخص السيد أديب نعمة جانباً من المناقشات، فأشار إلى أن هناك مشكلات متعلقة بالجوانب الإدارية والفنية وأداء الأشخاص ونمط الاقتصاد. ومشكلة الاقتصاد في الدول العربية والذي هو أيضاً اقتصاد رأسمالي غنائمي، وكذلك كون الفعالية الاقتصادية محكومة بالفعالية السياسية، فبالتالي فإن الدعوة إلى فصل السياسة عن الاقتصاد تتلخص في السماح للاقتصاد والعملية الانتاجية أن تعمل وفق منطقها الخاص بشكل واضح لا أن تحل الآليات السياسية بشكل قسري محل آليات عمل الاقتصاد. وبالتالي يتحقق نمط العلاقة التي قد تأتي بتسويات

وحلول مقبولة إلى حد ما. ووجه في النهاية التحية إلى كل ممثلي السفارات الذين حضروا المؤتمر طالباً من الجميع توجيه توصياتهم إلى الإسكوا.

99- جدد السفير اليمني الشكر لكل المشاركين لأن وجودهم عكس فعلاً الهدف الذي كانت السفارة تطمح إليه. كما جدد الشكر للإسكوا على العمل الدؤوب الذي امتد لأكثر من ثلاثة أشهر. وقال أن كافة التوصيات مهمة ويجب الأخذ بها للمساعدة على التقدم، وذكر المشاركين بأنهم طرف أساسي في ما يحدث في المستقبل.

100- شكر السيد محمد أحمد الحاوري الإسكوا على ما قامت به وما ستقوم به في المستقبل من دور في دعم تنفيذ مخرجات الحوار، وأيضاً شكر السفير اليمني على هذه المبادرة التي جاءت في الوقت المناسب والاتجاه الصحيح ودعاه إلى المزيد من المبادرات. وشكر الجميع على مشاركتهم المسؤولة والفعالة.

101- وفي الختام شكر السيد طارق العلمي الجميع نيابة عن الإسكوا والدكتورة ريما خلف، وقدم جزيل الشكر للسيد علي الديلمي لأنه من دون فكرته لما تم هذا اللقاء، وشكر فريق الإسكوا ممثلاً بالسيد أديب نعمة، والسيد محمد أحمد الحاوري. وطلب من الجميع أن لا يترددوا في الإتصال في الإسكوا إذا كان هناك أي طلب يتعلق بالحوار الوطني أو أي طلب آخر للمساعدة، وذلك عن طريق السيد الحاوري لتسليط الضوء على بعض التجارب الأخرى المتعلقة بمخرجات الحوار الوطني. وقد تكون المساعدة عبارة عن: (أ) زيارات بين الإخوة في اليمن إلى الدول العربية للإطلاع على كيفية تنفيذ بعض الدول لمخرجات ممثالة؛ و(ب) بناء القدرات في ما يتعلق ببناء وتعزيز المؤسسات وتفعيل دور الدولة؛ و(ج) بناء القدرات من أجل العمل على وضع مؤشرات لدراسة التقدم نحو الحوكمة الديمقراطية وطريقة تحليلها وبناءها وبعض الدراسات حولها.

ثالثاً- الأهداف

102- كان الهدف الرئيسي من الاجتماع تقديم الحوار الوطني اليمني كحالة دراسية إقليمية لمواجهة التحديات المتعددة الأوجه خلال مرحلة التحول السياسي، وتوفير منصة للجهات الفاعلة الوطنية للبحث في الخطوات اللازمة لتحقيق وتنفيذ مقررات الحوار الوطني، وتبادل خبرات عربية ودولية محددة تتعلق بجوانب النجاح أو الصعوبات التي واجهتها في مسار التحول الديمقراطي، وأخيراً تعزيز ودعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والدور الذي تقوم به الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في ترسيخ الإجماع الوطني الذي تحقق حتى الآن.

رابعاً- تنظيم العمل

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

103- عقد اجتماع فريق الخبراء حول الحوار الوطني في اليمن في بيت الأمم المتحدة في بيروت في 11 و12 حزيران/يونيو 2014.

باء- الافتتاح

104- افتُتح الاجتماع بكلمة ألقتها وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا الدكتورة ريما خلف، رحبت فيها بالمشاركين ووصفتهم بالنخبة المميزة من أهل الفكر والسياسة في اليمن، أشادت من خلالها

بنجاح انعقاد الحوار الوطني في اليمن مشيرة إلى أن ما تحقق في اليمن هو ليس إلا البداية والنجاح في المستقبل هو رهن بالقدرة على تحويل الأفكار والتوصيات على الورق إلى وقائع وحقائق على الأرض.

105- من جهته أشار السيد علي أحمد الديلمي، القائم بأعمال سفارة الجمهورية اليمنية في بيروت إلى أن اليمن ماض في بناء دولته الجديدة التي ينعم فيها كل أبنائه بالحرية والعدالة ويشاركون في حكمه ويحصلون على حقهم من ثرواته مهما كانت الصعوبات والتحديات مشدداً على أن أمن واستقرار البلد لن يكون إلا بمشاركة الجميع.

106- كما أكد معالي السيد عبد الكريم الإرياني، المستشار السياسي لرئيس الجمهورية اليمنية ورئيس الوزراء سابقاً على دور مجلس التعاون الخليجي وآليته التنفيذية في الحد من احتمالات إنهيار الدولة والإنزلاق نحو حرب أهلية.

جيم- الحضور

107- حضر الاجتماع وزراء ونواب ومسؤولون كبار وأعضاء في الحوار الوطني في اليمن، وممثلون عن سفارة الجمهورية اليمنية في بيروت، وعدداً كبيراً من السفراء والقائمين بأعمال السفارات العربية والأجنبية في بيروت (تركيا، سويسرا، المغرب، فلسطين، عمان، المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، الإمارات العربية المتحدة)، وممثلون عن التكوين النقابي والتثقيف العمالي في تونس، وعدد من الصحافيين من تونس واليمن.

دال- جدول الأعمال

108- امتد الاجتماع على خمس جلسات أدارها السيد أديب نعمة، المستشار الإقليمي في الإسكوا وتناولت المواضيع التالية:

(أ) شرح السياق العام لمؤتمر الحوار الوطني وأدوار الأطراف الوطنية والدعم الدولي والعوامل التي أدت إلى نجاحه والتحديات التي لا تزال تواجه التقدم في تحقيق مقرراته؛

(ب) تحديد وإقرار التفويض الرسمي أو مسؤوليات الحوار الوطني وبلورة جدول أعمال الحوار الوطني والمحاذير المستخدمة لوضعه؛

(ج) تعاطي مؤتمر الحوار الوطني مع الاستقطاب السياسي والتوترات المجتمعية والطائفية المصاحبة للمؤتمر؛

(د) حماية وتطبيق المقررات والتوافق المتعلق بالحوار الوطني وبخاصة تجاه العدالة الانتقالية والتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان؛

(هـ) دور الهيئات المتعددة الأطراف وبالتحديد الأمم المتحدة في دعم الوحدة الوطنية وتحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والآليات التي وضعت لضمان تنفيذ ما تم التوافق عليه؛

(و) كيفية تجاوز نقاط الاختلاف التي واجهت فريق بناء الدولة داخل مؤتمر الحوار للوصول إلى صيغة الدولة الفدرالية التي تضمن تطبيق مقررات الحوار الوطني؛

(ز) كيفية تحقيق المصالحة الوطنية في ظل التباين المستمر حول شكل الدولة، ومدى نجاعة الآليات الموجودة حاليا في تقريب وجهات النظر في الفترة الإنتقالية الحالية وما بعدها؛

(ح) بناء التحالفات الاجتماعية والسياسية وموازين القوى السياسية التي تضمن السير في تنفيذ مقررات الحوار ودور الدستور الجديد في هذا السياق؛

(ط) عرض لخبرات بعض الدول العربية في مجالات مختارة؛

(ي) أهم النجاحات التي حققها اليمن في تحقيق الاصطفاف الوطني خلال المرحلة الإنتقالية دون الدفع إلى حمل السلاح من قبل النخبة والمجموعات المتضررة والمتأثرة؛

(ك) التحديات التي تواجه تنفيذ مخرجات الحوار الوطني والخطط البديلة في حال الفشل أو النجاح الجزئي ودور المجتمع المدني وغيره من المكونات والموارد الوطنية لضمان تنفيذ المقررات الناتجة عن الحوار الوطني؛

(ل) استعراض مجموعة الأولويات التي طرحت في نهاية كل جلسة ومناقشة كيفية تمكين القطاع العام وبخاصة الوزارات المعنية في التنمية ومنظمات المجتمع المدني للمساهمة في معالجتها تجنبا لأي صراع محتمل أو للتخفيف من حدته.

المرفق(*)

قائمة المشاركين

ألف- البلدان الأعضاء

تونس

السيد محمد بلقاسم مسلمي
أمين عام مسؤول عن التكوين النقابي والتثقيف العمالي
الهاتف: 71332178 216+
البريد الإلكتروني: mohamedmselmi59@yahoo.fr

السيد صلاح الدين الجورشي
صحافي بمجلة حقائق
الهاتف: 98645707 216+
البريد الإلكتروني: saidanadhmi6@gmail.com

فلسطين

السيد محمود عطايا
وزارة التخطيط والتنمية الادارية
الهاتف: 22973012 972+
البريد الإلكتروني: mataya@mop.gov.ps

لبنان

السيد علي أحمد الديلمي
القائم بأعمال سفارة الجمهورية اليمنية في بيروت
الهاتف: 1852691 961+
الفاكس: 1858749 961+
البريد الالكتروني: alialdailmi99@gmail.com

السيد أحمد محمد الجوفي
وزير مفوض مستشار الشؤون السياسية والاقتصادية
سفارة الجمهورية اليمنية في بيروت
الهاتف: 1852691 961+
الخليوي: 76668030 961+
الفاكس: 1858749 961+
البريد الإلكتروني: yemb-beirut@mofa.gov.ye

السيد مطهر أحمد شاكر
السكرتير الأول في سفارة الجمهورية اليمنية في بيروت
الهاتف: 1852691 961+
الفاكس: 1858749 961+

السيد ناصر مثني البكري
القنصل في سفارة الجمهورية اليمنية في بيروت
الهاتف: 1852691 961+
الفاكس: 1858749 961+

السيدة مهى البريهي
المستشار الإعلامي في سفارة الجمهورية اليمنية في بيروت
الهاتف: 1852691 961+
الفاكس: 1858749 961+

السيدة هدى صالح بن صالح
الملحق الثقافي في سفارة الجمهورية اليمنية في بيروت
الهاتف: 1852691 961+
فاكس: 1858749 961+

السيد جابر سليمان
باحث ومستشار في دراسات اللاجئين

السيدة مي حمود
مسؤولة قانونية في لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني

السيدة هند الإرياني
صحافية وناشطة اجتماعية في تلفزيون ال بي بي سي
البريد الإلكتروني: hindaleryani@gmail.com

السيدة أريبلا غروس
مديرة في فريدريش أيبيرت شتيفتانغ
البريد الإلكتروني: ariela@fesyemen.org

مصر

السيد أحمد سعد
كبير مستشاري الدولة
إدارة المكاسب غير المشروعة
عضو اللجنة القضائية لاسترداد الأصول
الهاتف: 0453 161 20100+
الفاكس: 2 02 27 94 391+
البريد الإلكتروني: ahmed.saadmah@gmail.com

الجمهورية اليمنية

الدكتور عبد الكريم الإرياني
المستشار السياسي لرئيس الجمهورية ورئيس وزراء سابق
البريد الإلكتروني: aleryani@gmail.com

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

الجمهورية اليمنية (تابع)

السيد محمد أحمد الحاوري
وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي
الهاتف: 711941100 967+
البريد الإلكتروني: malhawari@gmail.com

السيدة حورية مشهور
وزيرة حقوق الانسان
البريد الإلكتروني: hooriamash@yahoo.com

السيد محمد المخلافي
وزير الشؤون القانونية
البريد الإلكتروني: mohdmikhlafi@maktoob.com

السيد أحمد عوض بن مبارك
الأمين العام للأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني
الهاتف: 733870309 967+
البريد الإلكتروني: Mubarak@msm.nl

السيد منير أحمد السقاف
مدير مكتب وزير الشؤون القانونية
البريد الإلكتروني: anis_saleh2003@yahoo.com

السيد علي المعمري
نائب في البرلمان
الهاتف: 13323310 2010+
البريد الإلكتروني: alialmamri63@gmail.com

السيد شهاب الشاطري
مدير مكتب الأمين العام لمجلس الوزراء في اليمن
الهاتف: 773000474 967+
البريد الإلكتروني: mr.shehab7@yahoo.com
hasanhubaishi@y.net.ye

السيد علي عشال
عضو مجلس النواب
البريد الإلكتروني: aliashal67@gmail.com

السيد عثمان كاكو
نائب رئيس اتحتد النقابات في اليمن
الهاتف: 771496262 967+
الفاكس: 1269860 967+

السيدة جميلة رجا
وزير مفوض، ناشطة مدنية ومستشارة
الهاتف: 733222112 967+
البريد الإلكتروني: jamila.rajaa@gmail.com

السيد علي الصراري
عضو مؤتمر الحوار الوطني
الهاتف: 712020003 967+
البريد الإلكتروني: assarari@gmail.com

السيدة ناديا الكوكباني
عضو مؤتمر الحوار الوطني
الهاتف: 733226819 967+
البريد الإلكتروني: nadiahkokabany@gmail.com

السيد سعيد اليافعي
وزير سايق
الهاتف: 7332215516 967+
البريد الإلكتروني: sahyafai@yahoo.com

السيد يوسف الكريمي
أمين عام نادي الأعمال اليمني
الهاتف: 733215100 967+
البريد الإلكتروني: yousuf@alkuraimi.com

السيد علي ناصر البخيتي
عضو مؤتمر الحوار الوطني
البريد الإلكتروني: albkyty@gmail.com

السيد خالد العوبلي
عضو فريق بناء الدولة
البريد الإلكتروني: khaledobali@gmail.com

السيدة أزال علي صالح
البريد الالكتروني: azalai222@yahoo.com

باء- المنظمات الدولية

السيد عبيد بريكي
شريك
منظمة العمل الدولية
بيروت، لبنان
الهاتف: 1752400 961+
البريد الإلكتروني: briki@ilo.org

السيد عبد السلام سيد أحمد
الممثل الاقليمي للمفوضية السامية لحقوق الانسان
بيروت، لبنان
الهاتف: 1962544 961+
البريد الإلكتروني: asiaahmed@ohchr.org

السيد محمد الهمامي
اليونيسكو
بيروت، لبنان

جيم- مبادرة المساحة المشتركة

السيدة سهى فرام
بيروت، لبنان
الهاتف: 1980285 961+
البريد الإلكتروني: soha.frem@gamil.com

دال- ممثلي السفارات العربية والدولية لدى لبنان

السفارة التركية

سعادة السيد اينان اوزيلديز
السفير التركي
الهاتف: 4406776 961+

جمهورية مصر العربية

سعادة السيد أشرف حمدي
سفير جمهورية مصر العربية
الهاتف: 1859977 961+

السفارة السويسرية

السيد بوريس ريتشارد
القائم بأعمال السفارة السويسرية
الهاتف: 1324129 961+

دولة الإمارات العربية المتحدة

السيد حمد محمد الجنيبي
القائم بأعمال السفارة الاماراتية
الهاتف: 1857001 961+

المملكة المغربية

سعادة السيد علي أومليل
سفير المملكة المغربية
الهاتف: 3017079 961+

المملكة العربية السعودية

السيد عبدالله الزهراني
القائم بأعمال السفارة السعودية
الهاتف: 1860242 961+

السيد ماجد عطية
سكرتير أول في السفارة السعودية
الهاتف: 1860242 961+

سفارة فلسطين

السيد رمزي منصور
القنصل في السفارة الفلسطينية

سلطنة عُمان

سعادة السيد أحمد بن بركات بن عبد الله آل ابراهيم
سفير سلطنة عمان
الهاتف: 1856555 961+

هاء- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدكتورة ريما خلف
وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا
بيروت، لبنان
الهاتف: 1978000 961+
الفاكس: 1981510 961+
البريد الإلكتروني: khalafr@un.org

السيد كريم خليل
أمين سر اللجنة
بيروت، لبنان
الهاتف: 1978000 961+
الفاكس: 1981510 961+
البريد الإلكتروني: khalil31@un.org

السيد طارق العلمي
رئيس شعبة القضايا الناشئة والنزاعات
بيروت، لبنان
الهاتف: 1978616 961+
الخليوي: 3330644 961+
الفاكس: 1981510 961+
البريد الإلكتروني: alamit@un.org

السيد أديب نعمة
المستشار الاقليمي
شعبة القضايا الناشئة والنزاعات
بيروت، لبنان
الهاتف: 1978337 961+
الفاكس: 1981510 961+
البريد الإلكتروني: nehmeh@un.org

السيد ريدان السقاف
بيروت، لبنان
الهاتف: 1978442 961+
البريد الإلكتروني: alsaqqaf@un.org

السيدة شادان جمال
شعبة القضايا الناشئة والنزاعات
بيروت، لبنان
الهاتف: 617 1978 961+
الخليوي: 3736170 961+
الفاكس: 510 1981 961+
البريد الإلكتروني: shadan.jamal@un.org

السيدة لبنى اسماعيل
شعبة القضايا الناشئة والنزاعات
بيروت، لبنان
الهاتف: 1978630 961+
الفاكس: 1981510 961+
البريد الإلكتروني: ismail51@un.org